



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	القول المبين في أن كلتا يدي الرحمن يمين
المصدر:	مجلة الحكمة - السعودية
المؤلف الرئيسي:	الشهراني، علي بن محمد بن سعيد
المجلد/العدد:	ع 28
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الشهر:	مارس
الصفحات:	379 - 417
رقم MD:	146251
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	القرآن الكريم، الله عز و جل، الأسماء و الصفات، الدعوة السلفية، السلف الصالح، تفسير القرآن، العقيدة الإسلامية، أهل السنة و الجماعة، صفة اليدين الله، النصوص الشرعية، السور و الآيات، يدي الرحمن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/146251

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإنفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

القول المبين في أن كلنا يدي الرحمن يمين



تأليف
الدكتور علي بن محمد بن سعيد الشهراني
عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد - أبها

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من نعم الله العظيمة على هذه الأمة أن أكمل لها دينها، قال ﷺ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، وكان ذلك عن طريق الرسالة المحمدية العظيمة، التي أنارت طريق البشرية، وأخرجت الناس من الظلمات إلى النور، ومن الجهل إلى العلم، ومن الشرك إلى اليقين والتوحيد.

وقد بين نبينا ﷺ لأُمَّته جميع ما تحتاج إليه من أمور دينها ودنياها، وأول ما يدخل في ذلك ما يتعلق بعقيدها وأصول دينها؛ لأن هذا من أعظم ما ينبغي أن يتوجه إليه الاهتمام والبيان.

وقد اهتم علماء السلف على مرّ العصور بتوضيح وبيان العقيدة الصحيحة الصافية من كلّ الشوائب، المستمدة من كتاب الله ﷻ، ومن سنة المصطفى ﷺ، وكان هذا الاهتمام شاملاً لمسائل العقيدة وأصولها، ومن ذلك ما يتعلّق بأسماء الله تعالى وصفاته، إذ يمثل الإيمان بالأسماء والصفات ركناً وأصلاً من أصول الدين، إيمان وإقرار حسب مراد الله ﷻ، ومراد رسول الله ﷺ في هذا الباب.

إن مسألة الأسماء والصفات من المسائل الكبرى التي كانت محلّ خلاف ونزاع وجدال بين مختلف الطوائف منذ نشأة الفرق، فهناك من ارتضى السير على مذهب السلف الصالح، وهناك من عدل عن هذا المذهب الحق، ورضي بموافقة أهل الأهواء والبدع، على اختلاف بينهم في هذا المجال. ونظراً لكثرة الآراء والأقوال، وتشعب المسائل في هذا الباب، كان توحيد الأسماء والصفات من أهم وأوسع المباحث والمسائل العقيدية، خصوصاً إذا علمنا أن الموقف من مسائل الأسماء والصفات كان أقوى اختبار لتمييز من يسير على مذهب السلف الصالح، ممن يخالفه.

وبحمد الله فإن المنهج الحقّ الصحيح واضح في هذا الباب لا لبس فيه، لمن هداه الله ووفّقه إليه، والتزم بما ورد في الكتاب والسنة، فإن الحقّ كل الحقّ في هذين المصدرين، والصواب كل الصواب مع من وقف معهما، والتزم بما جاء فيهما، بخلاف أولئك الذين حكّموا عقولهم القاصرة وأهواءهم المضلّة، فضلّوا وأضلّوا - نسأل الله السلامة والعافية -، وكان نتيجة لذلك أن وقعوا في الحيرة والاضطراب والتناقض والاختلاف.

أما النصوص الشرعية الصحيحة فلا تعارض بينها، ولا تناقض فيها ولا خطأ، والعقل الصريح يؤيدها ويعضدها، وإذا ما وجد المرء شيئاً من التعارض أو الخطأ فليتهم عقله أولاً، ولا يتّهم النصوص الصحيحة؛ لأن ما صحّ وثبت من النقل لا يوجد فيه خطأ، بخلاف عقول الناس وأهوائهم وآرائهم، فإنها معرّضة للخطأ والجهل، ولذا كان من الغباء والسخف تقديم



المعرّض للجهل والنقص والخطأ - وهو العقل - على المعصوم من كل ذلك - وهو النقل -.

وقد يوجد شيء من ذلك - أعني التعارض - في حال ما إذا كان النص غير صحيح، كما هو الحال في الأحاديث الضعيفة والموضوعة على النبي ﷺ، وهنا يجب علينا عند الاحتجاج بالسنة أن نميّز الصحيح من الضعيف والموضوع، فنحتج بالصحيح من حديث المصطفى ﷺ، وننبّه على الضعيف والموضوع، ونبيّن غلط من احتجّ بهما، وما لذلك من أثر سيّء على الأمة وعقيدتها.

مثال هذا التعارض: ما ورد في الحديث الصحيح من أن «كلتا يدي الرُحْمَنِ يمين»^(١)، وما ورد عند مسلم في صحيحه من وصف اليد الأخرى بالشمال^(٢)، فيعتقد بعض الناس ومن لا نصيب لهم وافر من العلم أن في هذه المسألة تعارضاً، ولا تعارض بحمد الله لمن سبر هذين الحديثين، وأطلع على صحة الثاني من ضعفه، وأخذ بمذهب السلف في هذه المسألة، وأطلع على أقوال علماء الأمة ومحدثيها، وهذا ما سأحاول بيانه بشيء من الاختصار في هذا البحث، مبيّناً مذهب السلف بأدلته. وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: مذهب السلف الصالح في باب الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: إثبات صفة اليدين لله ﷻ.

المبحث الثالث: كلتا يدي الرُحْمَنِ يمين.

المبحث الرابع: وصف اليد بالشمال، والجواب عنه.



(١) سيأتي تخريج هذين الحديث، والحكم عليه ص: ٣٩٧.

(٢) سيأتي تخريج هذين الحديث، والحكم عليه ص: ٤٠٦.

المبحث الأول:

مذهب السلف الصالح في باب الأسماء والصفات

يقوم مذهب السلف في هذا الباب على وصف الله ﷻ بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسول الله ﷺ، فيثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبتته لنفسه، وما أثبتته له رسوله ﷺ، من غير تكييف، ولا تشبيه، ولا تمثيل، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، وما نفاه عنه رسوله ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، فالسلف يثبتون بلا تمثيل، وينزهون بلا تعطيل^(١).

ومذهب السلف هو المذهب الوسط بين المذاهب الأخرى، فإن الناس في باب أسماء الله وصفاته ثلاثة أقسام: طرفان، ووسط، فأما الطرفان فهم: المشبهة المجسّمون، والنفاة المعطلون، وأما الوسط فهم السلف الصالح، أهل السنة والجماعة.

والذين خالفوا السلف في الأسماء والصفات طوائف كثيرة، وكلامهم فيها إما بالتشبيه أو بالتعطيل، وهذه خلاصة أهم أقوالهم:

(١) انظر عن مذهب السلف: اعتقاد أئمة أهل الحديث، لأبي بكر الإسماعيلي ص ٣٥ - ٣٩؛ الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني (١٧٤/١ - ١٧٦)؛ التدمرية، لابن تيمية ص ٧ - ١٢؛ شرح نونية ابن القيم، لابن عيسى (٢٥٤/١ - ٢٥٥)؛ لواعج الأنوار، للسفاريني (١٢٩/١ - ١٣٠).

١ - قول المشبهة، الذين غلوا في إثبات الأسماء والصفات لله تعالى، حتى أدى بهم غلوهم إلى تشبيه الخالق بالمخلوق، على اختلاف بينهم في هذا الباب، فمنهم من زعم أن الله جسم، ومنهم من قال بأن الله على صورة الإنسان، إلى غير ذلك من أقوالهم^(١) - تعالى الله عما يقولون -.

٢ - قول الجهمية، الذين نفوا الأسماء والصفات جميعاً، فعطّلوا تعطيلاً كاملاً^(٢).

٣ - قول المعتزلة، الذين أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات، وهم في إثباتهم الأسماء إما أن يجعلوها كالأعلام المحضة المترادفات، وإما أن يقولوا: عليم بلا علم، سميع بلا سمع^(٣)... إلخ، وفي كلا الحالتين لا معنى للاسم عندهم، ولا مجال في اعتقادهم لإثبات الصفات.

٤ - قول الأشاعرة، الذين يثبتون الأسماء وبعض الصفات، ويؤولون بعضها، على اختلاف بينهم، فعامتهم يثبتون الصفات السبع: الحياة، والقدرة، والإرادة، والعلم، والكلام، والسمع، والبصر، وينفون الصفات الاختيارية، ويؤولونها كالرضا، والغضب، والمجيء... إلخ، أما الصفات الخبرية: كالوجه، واليدين، ونحوهما، فقد اختلفت أقوالهم فيها، ما بين مثبت ومؤول^(٤).

(١) انظر عنهم: الفرق بين الفرق، للبغدادى ص ٢٢٥ - ٢٣٠؛ الفصل، لابن حزم (٢/٢٧٧ - ٢٨١)؛ الملل والنحل، للشهرستاني (١/١٠٣ - ١٠٨)؛ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للفخر الرازي ص ٨١ - ٨٦.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري ص ٢٧٩ - ٢٨٠؛ الفرق بين الفرق ص ٢١١ - ٢١٢؛ الملل والنحل (١/٨٦ - ٨٨)؛ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٨٩ - ٩٠؛ خطط المقرئزي (٢/٣٥٠).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص ١٥٦؛ شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار ص ١٩٥؛ التدمرية ص ١٨.

(٤) انظر: الملل والنحل (١/٩٤ - ١٠٣)؛ مذاهب الإسلاميين، لعبدالرحمن بدوي (١/٤٨٧ - ٧٤٨)؛ أبو الحسن الأشعري، للأنصاري، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للمحمود (١/٣٢٩) وما بعدها.

٥ - قول بعض الفلاة من الباطنية والملاحدة، الذين قالوا: إن أثبتنا الصفات شبيهاً بالموجودات، وإن نفيناها شبيهاً بالمعدومات، ولذا فالأولى سلب النقيضين عنه، فقالوا: لا موجود ولا معدوم، ولا حيّ ولا ميت، وبعضهم يقول: لا موجود ولا ليس بموجود، ولا معدوم ولا ليس بمعدوم،... إلى غير ذلك من كلامهم الذي لا يقول به عاقل^(١).



(١) انظر: التدمرية ص ١٦ - ١٧، ٣٨ - ٣٩، ٦٣.

المبحث الثاني:

إثبات صفة اليدين لله ﷻ

مذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى يدين اثنتين حقيقتين، لا تشبهان أيدي المخلوقين، وهما من الصفات الذاتية الثابتة لله حقيقة على الوجه اللائق به ﷻ^(١).

وقد دلَّ على ثبوتهما الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿قَالَ تَبَايَسُ مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ اسْتَكَبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، وقال ﷻ: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١].

أما السنة فهي مليئة بذكر الأحاديث المصرحة بإثبات هذه الصفة، منها قوله ﷻ: «يد الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحَاء الليل والنهار...»^(٢) الحديث، وقوله ﷻ: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن ﷻ، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما

(١) انظر: التوحيد، لابن خزيمة ص ٥٣ - ٨٩؛ عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للصابوني - مطبوعة ضمن المجموعة المنيرية - (١٠٦/١)؛ لوامع الأنوار (١/٢٢٨) - (٢٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٨٦/٤) رقم ٧٤١١.

ولوا»^(١)، وفي حديث الشفاعة الطويل أن الناس يأتون آدم ﷺ فيقولون: «يا آدم، أما ترى الناس؟ خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته...»^(٢) الحديث، وسيأتي ذكر المزيد من هذه الأحاديث في ثنايا هذا البحث - إن شاء الله تعالى - .

وعلى هذا القول إجماع السلف الصالح، قال ابن خزيمة: (...). فتدبروا يا أولي الألباب ما نقوله في هذا الباب في ذكر اليدين، ليجري قولنا في ذكر الوجه والعينين تستيقنوا بهداية الله إياكم، وشرحه جلّ وعلا صدوركم للإيمان بما قصّه الله جلّ وعلا في محكم تنزيله، ويّنه على لسان نبيّه ﷺ من صفات خالقنا ﷻ، وتعلموا بتوفيق الله إياكم أن الحقّ والصواب والعدل في هذا الجنس مذهب أهل الآثار ومتبعي السنن، وتقفوا على جهل من يسميهم مشبهة، إذ الجهمية المعطلة جاهلون بالتشبيه، نحن نقول: الله جلّ وعلا له يدان، كما أعلمنا الخالق البارئ في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ (...).^(٣)

وقال أبو الحسن الأشعري، ناقلاً الإجماع السابع عن أهل السنة: (وأجمعوا على أنه ﷻ يسمع ويرى، وأن له تعالى يدين مبسوطتين، وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، من غير أن يكون جوارح، وأن يديه تعالى غير نعمته...)^(٤).

وقال الأجرّي: (يقال للجهمي الذي ينكر أن الله ﷻ خلق آدم بيده: كفرت بالقرآن، ورددت السنة، وخالفت الأمة)^(٥).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٥٨/٣) رقم ١٨٢٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٨٥/٤ - ٣٨٦) رقم ٧٤١٠.

(٣) التوحيد ص ٨٢ - ٨٣.

(٤) رسالة إلى أهل الثغر ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٥) الشريعة ص ٣٢٣.



وقال الصابوني: (أصحاب الحديث - حفظ الله أحياءهم، ورحم أمواتهم - يشهدون الله تعالى بالوحدانية... فيقولون إنه خلق آدم بيده، كما نصر سبحانه عليه في قوله عز من قائل، قال: ﴿يَا أَيُّهَا مَنِعُكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي﴾ [ص: ٧٥]، ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على نعمتين أو القوتين تحريف المعتزلة الجهمية - أهلكهم الله -، ولا يكتفونهما بكيف، أو تشبيهما بأيدي المخلوقين تشبيه المشبهة - خذلهم الله -^(١).

وقال السفاريني: (... فاعلم أن مذهب السلف الصالح، وعلماء الحنابلة، ومن وافقهم من أهل الأثر أن المراد باليدين إثبات صفتين ذاتيتين تسميان يدين، تزيदान على النعمة والقدرة...)^(٢).

هذا وقد جاء لفظ اليد في القرآن على ثلاثة أنواع: مفرداً، ومثنى، ومجموعاً.

فالمفرد كقوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، والمثنى كقوله تعالى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، والمجموع كقوله ﴿عَمِلْتَ أَيِّدِيًّا﴾ [يس: ٧١].

وإذا راجعنا هذه الاستعمالات الثلاثة نجد أن الله تعالى حين ذكر اليد مثناة أضاف الفعل إلى نفسه بضمير الإفراد، وعدى الفعل بالباء إليهما، حيث قال: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

ولما ذكرها مجموعة أضاف العمل إليها ولم يعدّها بالباء، بل تعدى الفعل بنفسه: ﴿وَمِمَّا عَمِلْتَ أَيِّدِيًّا﴾ [يس: ٧١]، وهنا يفهم كل أحد من قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا عَمِلْتَ أَيِّدِيًّا﴾ ما يفهمه من قوله: «عملنا، وخلقنا»، كما يفهم ذلك من قوله: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيِّدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، أما قوله: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فلو كان المراد منه مجرد الفعل لم يكن لذكر اليدين بعد

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (١/١٠٦).

(٢) لوامع الأنوار (١/٢٣١).

نسبة الفعل إلى الفاعل معنى، فكيف وقد دخلت عليها الباء؟ فكيف إذا ثبت؟

وبهذا نعلم سرَّ الفرق هنا، فالفعل قد يضاف إلى يد ذي اليد، والمراد الإضافة إليه كقوله: ﴿يَمَّا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠] و﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، أما إذا أضيف الفعل إلى يد ذي اليد ثم عُدِّي بالباء إلى يده مفردة أو مثناة فهو مما باشرته يده، ويشهد لما ذكرنا ما جاء في حديث الشفاعة الطويل المتقدم ذكر طرف منه، وفيه أن الناس يقولون لآدم ﷺ: «خلقك الله بيده»، وكذلك قول آدم لموسى - عليهما الصلاة والسلام - في حاجته له: «أنت الذي اصطفاك الله بكلامه، وكتب لك التوراة بيده...»^(١)، فلا يحتمل المعنى هنا القدرة، وإلا لم يكن للتوراة اختصاص بما ذكر، ولا كانت هناك أفضلية لآدم ﷺ على كل شيء مما خلق بالقدرة، وهذا التخصيص إنما فهم من قوله: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾، ومن الأحاديث السابقة التي بيّنت المقصود من تخصيص آدم ﷺ في الآية السابقة بكونه مخلوقاً بيد الله ﷻ، ولو كان قوله: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ مثل قوله: ﴿وَمَا عَمِلْتَ أَيْدِيًا﴾، لكان آدم ﷺ والأنعام في ذلك سواء، لكن ما يفهمه كل مسلم عاقل أن قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] يوجب تخصيصاً لآدم ﷺ وتفضيلاً بكونه مخلوقاً باليدين على من أمر أن يسجد له، وكانت التسوية بينه وبين قوله: ﴿أَوْلَئِنَّ يَرَوْنَ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَانَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١] خطأ صريحاً^(٢)، كما يحيل هذا الفهم عند كل مسلم سمع الآيات السابقة، وتلقي الأحاديث الواردة في هذا السياق بالقبول أن يكون المراد باليد كما قالت المبتدعة: القوة أو الإبتقان، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله - بعد قليل.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٢/٤) رقم ٦٦١٤، ومسلم في صحيحه (٢٠٤٢/٤) - (٢٠٤٣) رقم ٢٦٥٢.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٦٦/٦)؛ مختصر الصواعق المرسله لابن القيم (٢٦/١ - ٢٩).



ومن المهم أن ننبه هنا أن قول الله ﷻ: ﴿أَوْلَتْ يَرَوُا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١] دالٌّ على إثبات صفة اليدين لله تعالى، وقد ذكرها هنا بصيغة الجمع لتناسب ضمير الجمع الذي أطلقه الرب تعالى على نفسه للتعظيم ﴿أَنَا خَلَقْنَا﴾، والتعبير عن المثني بصيغة الجمع سائغ في اللغة إذا أمن اللبس، كما قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، أي: يديهما، وكذا قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التخريم: ٤] أي: قلبكما، فكذلك قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾^(١).

الرد على المخالفين في هذه الصفة:

كلام المخالفين لأهل السنة في هذه الصفة والصفات الأخرى إما بالتشبيه أو بالتعطيل، كما سبق بيانه.

وكلا المذهبين باطل، فبالإضافة إلى مخالفتها للكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، فإن فيهما أيضاً سوء أدب مع الله ﷻ، من حيث عدم وصفه بصفات الكمال التي وصف بها نفسه، ووصفه بها رسول الله ﷺ، ونسبة ما لا يليق إليه ﷻ من مشابهة المخلوقات - تعالى الله عن ذلك -، وفيهما أيضاً سوء أدب مع النصوص الشرعية، التي تعسفوا فيها، إما بالإنكار، أو التأويل، أو التمثيل.

فالمشبهة الذي شبهوا صفات الله بصفات خلقه، ومن ذلك اليدان، حيث قالوا: لله يد كأيدينا - تعالى الله عن قولهم -، وهؤلاء يكفي في بيان بطلان قولهم، وفساد مذهبهم أن الله ﷻ قد أبطل التشبيه في مواضع كثيرة من كتابه، ونفى عن نفسه مشابهة المخلوقين، فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٧٠/٦)؛ مختصر الصواعق المرسله (٢٥/١ - ٢٦).

كُفُوا أَحَدًا ﴿٧٤﴾ [الإخلاص: ٤]، وقال ﷺ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التحل: ٧٤].

وقد اتفق أهل السنة على أن الله تعالى ليس كمثل شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وأن من شبه الله بخلقه فقد كفر^(١).

أما المعطلة فقد نفوا هذه الصفة، أو أولوها إلى معاني: النعمة أو القدرة والقوة والملك... ونحو ذلك^(٢).

والذي عليه إجماع أهل السنة أن اليمينين حقيقتان، لا يصح تحريف معناه إلى هذه التأويلات الباطلة الفاسدة؛ لوجوه كثيرة جداً، أذكر منها:

أولاً: هذه التأويلات مخالفة لظواهر النصوص الشرعية الصحيحة الصريحة في إثبات صفة اليمينين لله ﷻ كما يليق بجلاله.

ثانياً: أنها مخالفة لإجماع السلف الصالح، الذين اتفقوا على إثبات حقيقة هذه الصفة، وإنما حصل هذا الانحراف والتحريف والتعطيل من قبل من اشتهروا بالبدعة والضلال - نسأل الله السلامة -.

ثالثاً: في هذه التأويلات صرف للكلام عن حقيقته إلى مجازه بلا دليل.

رابعاً: هذه المعاني والتأويلات تأباها لغة العرب، خاصة في مثل السياق الذي جاءت به مضافة إلى الله تعالى، في مثل قوله ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْكَ﴾ [ص: ٧٥] فإن هذا النص لا يحتمل تأويلاً بحال من الأحوال، فلا يصح أن يكون المعنى: لما خلقت بنعمتي

(١) انظر: رسالة إلى أهل الثغر ص ٢١٠ - ٢١٢؛ منهاج السنة، لابن تيمية (١١٠/٢)؛ شرح العقيدة الطحاوية (٥٧/١) وما بعدها.

(٢) انظر: أصول الدين، للبغدادي ص ١١٠ - ١١٢؛ أساس التقديس، للفخر الرازي ص ٩٧ - ١٠٠؛ غاية المرام، للأمدي ص ١٣٩.

أو قدرتي؛ لأن اليدين وردتا هنا بصيغة التثنية، وقدرة الله تعالى التي هي صفة من صفاته مفردة، فلا يصح أن يقال هنا: إن الله تعالى له قدرتان، أو أنه خلق بقدرته، ومن تأمل نصوص الكتاب العزيز وجد أنه ليس من المعهود أن يطلق الله على نفسه معنى القدرة أو النعمة بلفظ التثنية، ولكن بلفظ الإفراد الشامل لجميع الحقيقة، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، وكقوله: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقد يجمع النعم، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ﴾ [لقمان: ٢٠]، أما تثنيتهما فلم تقع في كلام الله تعالى، ولا في كلام رسول الله ﷺ (١).

خامساً: لو كان المراد بهما القوة لجاز أن يقال: إن الله خلق إبليس ونحوه بيده، وهذا لا يصح، إذ لو كان كذلك لاحتجَّ به إبليس على ربه حين قال له: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

سادساً: لا يوجد في كلام العرب مطلقاً أن يقال: يد فلان مبسوطه، وفعل كذا بيده، إلا ويكون له يد على الحقيقة، ولا يصح أن يكون لا يد له، أو أن يكون له يد والفعل وقع بغيرها، فعندما يوصف الكريم ببسط اليد، والبخيل بضمها، فذلك لأن الإعطاء والمنع يكون بمد اليد وإمساكها، فلا بد أن يكون له يد على الحقيقة، ومثل هذا في قولهم: «عندي له يد أو أياد»، يريدون بذلك النعمة، وإنما هو من قبيل تسمية الشيء باسم سببه، وكذا إطلاقهم اليد بمعنى القدرة، تسميةً للشيء باسم مسببه؛ لأن القدرة تحريك اليد، فالعرب لا تطلق معنى في لفظ اليد إلا وتريد به فعل من له يد على الحقيقة.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٦٥/٦)؛ مختصر الصواعق المرسله (٣٣٨/٢).

سابعاً: اليد التي أضافها الله تعالى إلى نفسه ورد وصفها وصفاً يمنع أن يكون المراد بها النعمة أو القوة، كما أنها تصرفت تصرفاً يحيل أن يكون المراد بها هذه التأويلات الفاسدة، فقد ثبت وصف اليدين باليمين، وهذا لا يحتمل التأويل - كما سيأتي بيانه بالتفصيل - قال الله تعالى: ﴿وَأَلْسَمَتْكَ مَطْوِيَّتُ يَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، فلا يصح أن يقال: بقدرته أو نعمته، فإن القدرة لا يمين لها، وكذلك النعمة، وقد صح في الحديث: «وكلتا يديه يمين»^(١)، فهل يقول عاقل أن المعنى: وكلتا قدرتيه أو نعمتيه يمين، كما أنه قد صح إثبات الكف، وإثبات الأصابع لله ﷻ، وإثبات القبض، ونحو ذلك، وكل هذا يحيل مثل هذه التأويلات الفاسدة، ويبرهن على أن المراد حقيقة اليدين.

وهناك ردود أخرى كثيرة غير ما سبق، لا يتسع المقام لحصرها^(٢).



(١) تقدم تخريجه ص ٣٨٦.

(٢) انظر: رد الدارمي على المريسي - ضمن عقائد السلف - ص ٣٨٦ وما بعدها؛ الإبانة، للأشعري ص ٧٩ - ٨٥؛ مجموع الفتاوى (٦/٣٦٣ - ٣٧٢)؛ مختصر الصواعق المرسله (٢/٣٣٦ - ٣٤٩).

كلتا يدي الرحمن يمين

من منهج أهل السنة والجماعة الوقوف مع النصوص الشرعية، وإثبات ما دلّت عليه، في الأسماء والصفات، وفي غيرها من مسائل الاعتقاد.

وقد ثبت وصف يد الله ﷻ باليمين في نصوص كثيرة، من كتاب الله تعالى، وسنة المصطفى ﷺ، هذا بعضها:

قال الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن ﷻ، وكلنا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا»^(١).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «أول ما خلق الله تعالى القلم، فأخذه بيمينه، وكلتا يديه يمين...»^(٢) الحديث.

(١) تقدم تخريجه ص ٣٨٦.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٤٩/١ - ٥٠)، وصححه الألباني في تعليقه عليها، والأجري في الشريعة ص ٣٢١ - ٣٢٢؛ ونسبه ابن حجر في الفتح (٣٩٦/١٣) إلى ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، قال آدم عليه السلام: «... اخترت يميني ربي، وكلتا يدي ربي يمين مباركة...»^(١) الحديث.

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، أرايتم ما أنفق مذ خلق السماء والأرض فإنه لم يغيض ما في يمينه، وكان عرشه على الماء، وبيده الأخرى القبض - وفي رواية: الميزان - يرفع ويخفض»^(٢).

وعن أبي هريرة أيضاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما تصدق أحد بصدقة من طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل، كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله»^(٣).

وروى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله يقبض يوم القيامة الأرض، وتكون السموات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك»^(٤).

وسئل عمر رضي الله عنه عن آية الميثاق، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنها فقال: «إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، واستخرج منه ذرية...»^(٥) الحديث.

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٤٢٢/٥ - ٤٢٣) «كتاب التفسير»؛ وابن خزيمة في التوحيد ص ٦٧؛ والحاكم في المستدرک (٦٤/١) وصححه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في الأسماء والصفات (٥٦/٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٤٢/٣) رقم ٤٦٨٤، ومسلم (٦٩٠/٢ - ٦٩١) رقم ٩٩٣.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٣٥/١ - ٤٣٦) رقم ١٤١٠، ومسلم بهذا اللفظ (٧٠٢/٢) رقم ١٠١٤.

(٤) أخرجه البخاري بهذا اللفظ (٣٨٦/٤) رقم ٧٤١٢، ومسلم بنحوه من حديث أبي هريرة (٢١٤٨/٤).

(٥) أخرجه مالك في الموطأ (٨٩٨/٢ - ٨٩٩)؛ وأحمد في المسند (٤٤/١ - ٤٥)، وأبو داود في سننه (٦٣٩/٢) رقم ٤٧٠٣؛ والترمذي في سننه (٢٤٨/٥) رقم ٣٠٧٥ وحسنه، والحاكم في المستدرک (٣٢٤/٢ - ٣٢٥) وصححه، ووافقه الذهبي.



والنصوص في هذا الباب كثيرة لا يتسع المقام لحصرها^(١)، تصافت كلها على إثبات هذه الصفة لله ﷻ، ونعتت كلتا يديه باليمين.

وعلى هذا اعتقاد السلف الصالح - رحمهم الله -:

فعن الإمام مجاهد قال - عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَأَلْسَمَتْهُ مَطْوِيَّتُ يَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]: (كلتا يدي الرحمن يمين)^(٢).

وقال الحافظ عبدالله الحميدي - شيخ البخاري -: (وما نطق به القرآن والحديث مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيَهُمْ وُلِعُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَلْسَمَتْهُ مَطْوِيَّتُ يَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة...)^(٣).

وقال الإمام أحمد بن حنبل، فيما أملاه على محمد بن عوف الطائي: (... وكما صحَّ الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما من قلب إلا بين أصبعين من أصابع الرحمن»^(٤) و«كلتا يديه يمين» وجب الإيمان بذلك، فمن لم يؤمن بذلك، ويعلم أن ذلك حق، كما قال رسول الله ﷺ فهو مكذب برسول الله ﷺ...)^(٥).

وقال الإمام ابن قتيبة: (وأما قول النبي ﷺ: «كلتا يديه يمين» فإنه

- (١) انظر للمزيد: التوحيد، لابن خزيمة ص ٦٦ - ٧٣؛ الشريعة ص ٣٢٠ - ٣٢٢؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي (٤١٦/٣ - ٤٢١)؛ إبطال التأويلات، للقاضي أبي يعلى (١٦٨/١) وما بعدها؛ والأسماء والصفات، لليهقي (٥٤/٢ - ٦٦)؛ والأربعين، للذهبي ص ٧٣ - ٧٩؛ وفتح الباري (٦/١٣).
- (٢) انظر: الأسماء والصفات، لليهقي (٥٦/٢)؛ فتح الباري (٣٩٦/١٣).
- (٣) نقله عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص ٢٢٠.
- (٤) أخرجه بنحوه مسلم في صحيحه (٢٠٤٥/٤) رقم ٢٦٥٤.
- (٥) انظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (٣١٣/١).

أراد معنى التمام والكمال؛ لأن كل شيء فمياسره تنقص عن يمانه في القوة والبطش والتمام، وكانت العرب تحب التيامن وتكره التياسر؛ لما في اليمين من التمام، وفي اليسار من النقص، ولذلك قيل: اليمُن والشؤم، فالْيُمْن في اليد اليمنى، والشؤم في اليد الشؤمى وهي اليسرى، وقالوا: فلان ميمون من اليمين، ومشؤوم من الشؤمى وهي الشمال...، ويمكن أيضاً أن يريد العطاء باليدين جميعاً؛ لأن اليمنى هي المعطية، فإذا كانت اليدان يمينين كان العطاء بهما، قال رسول الله ﷺ: «يمين الله سبحانه لا يغيضها شيء، الليل والنهار» أي تصب العطاء، ولا ينقصها ذلك...^(١).

وقال إمام الشافعية في وقته أبو العباس بن سريج: (... وقد صحَّ وتقرر وأتضح عند جميع أهل الديانة والسنة والجماعة من السلف الماضين، والصحابة والتابعين من الأئمة المهتدين الراشدين المشهورين إلى زماننا هذا، أن جميع الآي الواردة عن الله تعالى في ذاته وصفاته، والأخبار الصادقة الصادرة عن رسول الله ﷺ في الله وفي صفاته، التي صححها أهل النقل، وقبّلها النقاد الأثبات، يجب على المرء المسلم المؤمن الموقن الإيمان بكل واحد منه كما ورد، وتسليم أمره إلى الله - سبحانه وتعالى - كما أمر، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]... وأن «كلتا يديه يمين»...^(٢).

وقال الإمام ابن خزيمة: (باب ذكر سنة ثامنة تبين وتوضح أن لخالقنا

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ص ٢٨ - ٢٩ «باختصار»، وانظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٤٧.

(٢) نقله عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٧٠ - ١٧٢ «باختصار».



جلّ وعلا يدين كلتاها يمينان، لا يسار لخالقنا ﷺ، إذ اليسار من صفة المخلوقين، فجّل ربنا عن أن يكون له يسار...^(١).

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري: (فإن سئلنا: أتقولون إن الله يدين؟ قيل: نقول ذلك، وقد دلّ عليه قوله ﷺ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله ﷺ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]... وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «كلتا يديه يمين»...^(٢).

وبوّب الآجري في «الشريعة»^(٣): (باب الإيمان بأن الله ﷺ يدين، وكلتا يديه يمين) أورد تحته عدداً من الأحاديث والآثار الدالة على ذلك.

وقال العلامة أبو سليمان الخطابي: (ليس فيما يضاف إلى الله ﷺ من صفة اليدين شمال؛ لأن الشمال محلّ النقص والضعف، وقد روي: «كلتا يديه يمين»، وليس معنى اليد عندنا الجارحة، إنما هو صفة جاء بها التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت، ولا نكيفها، وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار المأثورة الصحيحة، وهو مذهب أهل السنة والجماعة)^(٤).

وقال الحافظ أبو نصر السجزي: (وأهل السنة متفقون على أن الله سبحانه يدين، بذلك ورد النص في الكتاب والأثر، قال الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال النبي ﷺ: «وكلتا يدي الرحمن يمين»^(٥).

وعقد الشيخ عبدالقادر الجيلاني في كتابه «الغنية» باباً في معرفة الصانع ﷺ، قال تحته: (أما معرفة الصانع ﷺ بالآيات والدلالات على

(١) التوحيد ص ٦٦.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة ص ٧٩ «باختصار».

(٣) ص ٣٢١.

(٤) نقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/٦٤ - ٦٥).

(٥) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٧٣.

وجه الاختصار، فهي أن يعرف ويتيقن أنه واحد فرد صمد، لم يلد ولم يولد... له يدان، وكلتا يديه يمين، قال جلّ وعلا: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزّمر: ٦٧]...^(١).

وقال أبو محمد عبدالله بن محمد الأندلسي القحطاني السلفي في نونيته المشهورة:

لِلَّهِ وَجْهٌ لَا يُحَدُّ بِصُورَةٍ وَلرَبُّنَا عَيْنَانِ نَاطِرَتَانِ
وَلَهُ يَدَانِ كَمَا يَقُولُ الْهُنَا وَيَمِينُهُ جَلَّتْ عَنِ الْإِيمَانِ
كَلَّتَا يَدَي رَبِّي يَمِينٍ وَصَفَهَا فَهَمَا عَلَى الثَّقَلَيْنِ مَنْفَقَتَانِ^(٢)

هذه أقوال بعض أعلام السلف الصالح تضافرت على تقرير ما دلّت عليه النصوص من وصف يدي الباري ﷻ باليمين.

والمراد باليمين هنا معنى التمام والكمال؛ لأن كل شيء تنقص مياسره عن ميامنه في القوة والتمام، ولذا كانت العرب تحبّ التيامن، وتكره التياسر؛ لما في اليمين من الشرف والتمام، وفي اليسار من النقص، ولذلك قالوا: اليمين والشؤم، فاليمين من اليد اليمنى، والشؤم من اليد الشؤمى، وهي اليسرى^(٣).

وقد يكون المراد العطاء باليدين جميعاً؛ لأن اليمنى هي المعطية، فإذا كانت اليدان يمينان كان العطاء بهما^(٤)، ولذا ورد في الحديث: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار...» ثم قال في آخره: «وييده

(١) الغنية لطالبي طريق الحق ص ٥٤ - ٥٥ «باختصار».

(٢) النونية القحطانية «مطبوعة ضمن ديوان ابن مشرف» ص ١٦١.

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة ص ٢٤٧؛ الأسماء والصفات، للبيهقي (٢/٦٤)؛ لوامع الأنوار (١/٢٣٤).

(٤) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٤٧.



الأخرى الميزان - وفي رواية: القبض - يرفع ويخفض^(١)، وفي كلا الحالين عطاء وبركة، فالفضل والإنفاق يُمن، وكذا العدل يُمن، وكلاهما كمال لله تعالى.

وبهذا نعلم أنه وقع التحرز من إطلاق الشمال على الله تعالى، لثلاث يتوهم نقص في صفته عَلَيْهِ السَّلَامُ، وتادباً مع الباري - سبحانه وتعالى -، والتزاماً بالنصوص الشرعية الثابتة في هذا الباب.

الرد على من أول اليمين:

ذهبت المعطلة إلى إنكار صفة اليمين، وأولوها بتأويلات فاسدة بعيدة، منها قول بعضهم إن معنى اليمين: النعمة.

وقال آخرون: هي بمعنى القدرة والقوة.

وقال البعض: إنها بمعنى الملك والسلطان.

وقال آخرون: إن معناها التبجيل والتعظيم والمنزلة الرفيعة.

وطائفة ذهبت إلى أن ذلك تخييل وتصوير لعظمة الباري عَلَيْهِ السَّلَامُ، بلا نظر إلى حقيقة ومجاز القبض واليمين، وبدون تصور لذلك، وإلى هذا ذهب الزمخشري وغيره.

وزعم بعضهم أن **﴿يَمِينِهِ﴾**: يعني بقسمه؛ لأنه حلف أن يطوي السموات^(٢).

(١) تقدم تخريجه ص ٣٩٤.

(٢) انظر هذه التأويلات في: الكشف (٤٠٨/٣)؛ الأسنى، للمقرطبي (٣٠/٢ - ٣٢)؛ لوامع الأنوار (٢٣٣/١ - ٢٣٤)؛ المفسرون بين التأويل والإنبات لآيات الصفات، لمحمد المغراوي (٢/١٠، ٧١٨، ٧٦١، ٧٧٨، ٨١٦، ٨٣٢، ٨٤٢، ٨٧٣، ٨٩٠، ٩٩١، ١٠٣١، ٣/١٤٥٠، ١٤٢٣ - ١٤٢٢، ١٣٩٩، ١٣٧٦، ١٣٥٧، ١٢٨٣، ١٢٤٤، ١١٨٥، ١١٠٥، ١٠٥٤).

وكل هذه تأويلات باطلة، مردودة من وجوه كثيرة، منها:

١ - في هذه التأويلات مخالفة صريحة لنصوص الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، من إثبات صفة اليمين، وأن كلتا يدي الرحمن يمين، كما سبق بيانه بالتفصيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (... وحاشا لله أن يكون في كتاب الله ما أمر المسلمون بالإعراض عنه وعدم التشاغل به، أو أن يكون سلف الأمة وأئمتها أعرضوا عن شيء من كتاب الله، لا سيما الآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته، فما منها آية إلا وقد روى الصحابة فيما يوافق معناها ويفسره عن النبي ﷺ، وتكلموا في ذلك بما لا يحتاج معه إلى مزيد، كقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، فإن المتأخرين وإن كان فيهم من حرّف فقال: بقبضته: بقدرته، ويمينه: بقوته، أو بقسمه، أو غير ذلك، فقد استفاضت الأحاديث الصحيحة التي رواها خيار الصحابة وعلمائهم، وخيار التابعين وعلمائهم، بما يوافق ظاهر الآية، ويفسر المعنى...^(١).

٢ - فيها صرف للكلام عن حقيقته إلى المجاز بلا دليل.

٣ - ورد وصف اليمين وصفاً يحيل أن يكون المراد بها أيّاً من هذه التأويلات الفاسدة، كما في قول النبي ﷺ: «يمين الله ملأى...» الحديث، فهل يقول عاقل أن المعنى: قدرة الله أو نعمته أو ملكه... إلخ ملأى، هذا قول تحيله العقول، فضلاً عن لغة العرب، كما جاء في الحديث السابق ذكره: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن ﷻ، وكلتا يديه يمين...» الحديث، فكيف يستقيم المعنى هنا لو كان المراد باليمين: القوة، أو القدرة،

(١) التسعينية (٣/٩١٠ - ٩١١).



أو الملك، أو النعمة... إلخ، وهل يجوز أن نقول: (إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن قدرة أو نعمة أو ملك الرحمن...). تعالى الله عما يقول المبطلون.

كذلك تأويل من أوّل «عن يمين الرحمن» هنا بالمنزلة الرفيعة والمحل العظيم، فهذا غلط وجهل من قائله؛ لأنه لو أراد ذلك لقال: المقسطون في يمين الرحمن؛ لأنه يقال: فلان عندنا في المنزلة الرفيعة، ولأنه قال بعد ذلك: «وكلتا يديه يمين»، فلو كان المراد به المنزلة لم يكن لذكر اليد معنى^(١).

٤ - في احتجاج المعطلة على تأويل اليدين واليمين بقول النبي ﷺ: «كلتا يدي الرحمن يمين»، وزعمهم أن هذا يستحيل إن كان المراد حقيقة اليدين، إذ كيف تعقل يدان كلتاها يمين^(٢)؟ في هذا القول جهل وباطل مركب، حيث فهم هؤلاء التشبيه في صفات الله ﷻ أولاً، ثم وقعوا في التعطيل والتأويل ثانياً.

وما علم هؤلاء أن صفات الخالق ﷻ غير صفات المخلوقين، فتعالى الله أن تشبه صفاته بصفاتنا، ومثل هذا الكلام والاعتراض إنما يقال في حق البشر، الذين يوصفون بالضعف والقوة، والصواب والخطأ، والحياة والموت، واليمين والشمال، أما الباري ﷻ فبخلاف ذلك، إذ له الكمال المطلق من كل وجه، ومن ذلك وصف يديه باليمين، بمعنى التمام والكمال، كما سبق بيانه بالتفصيل.

٥ - في قول الزمخشري منكرأ هذه الصفة: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١] وقرئء بالتشديد على معنى وما عظموه كنه تعظيمه، ثم نبههم على عظمته وجلالة شأنه على طريقة التخييل، فقال: ﴿وَالْأَرْضُ

(١) انظر: إبطال التأويلات ص ١٨١ - ١٨٢.

(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتية ص ٢٤٧.

جَمِيعًا قَبَضْتُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴿ [الزُّمَر: ٦٧]،
والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه تصوير
عظمته، والتوقيف على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا
باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز... (١).

أقول: في قول الزمخشري هذا ومن تبعه عليه سوء أدب مع الله ﷻ،
حيث جعل كلامه لا حقيقة له ولا معنى، بل هو مجرد خيالات
تضرب - نسأل الله السلامة -، وكيف يقول مسلم بأن الله تعالى يضرب
الأمثلة لتصوير عظمته، ومن ذلك صفتا القبضة واليمين، ولا يريد
حقيقة ذلك؟! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، كما أن في هذا القول
إنكاراً لبعض ما ثبت للرب ﷻ من صفات، كما هو معروف من
مذهب الجهمية والمعتزلة والمعتلة.

٦ - فيما تقرّر سابقاً من إثبات اليمين لله حقيقة كما يليق بجلاله، ومنع
تأويلهما، وبيان فساده وبطلانه، في كل ذلك إثبات لصفة اليمين، وردُّ
على من أنكرها أو أولها؛ لأنّ اليمين قد وصفنا بأن كليهما يمين،
وما قيل من ردود سابقة يردُّ بها على من أول اليمين يصلح بعضها أن
يكون ردّاً هنا على من أول اليمين.

وقد يزعم بعض المعتلة والمؤولة أن في بعض الأحاديث إضماراً،
كالحديث السابق إيراده: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين
الرحمن...» فيزعمون أن المعنى: عن يمين عرش الرحمن، على طريقة
العرب في الحذف والإضمار.
وهذا غلط من وجوه:

أحدها: قوله في الحديث: «وكلتا يديه يمين»، وهذا يدل على أن ذلك
صفة ترجع إلى ذات الله؛ لأن العرش لا يوصف باليمين.

(١) الكشاف (٤٠٨/٣)؛ وانظر: (٣٨٥/١).



الثاني: أن اليمين إذا أضيفت إلى الذات اقتضت إضافة صفة، فإذا قيل: وقف الوزير عن يمين الأمير، وإنما يعقل من ذلك يمينه التي هي من صفته.

الثالث: حملة على ذلك يقتضي إضماراً في الخبر، وهو ذكر العرش، والإضمار ترك حقيقة^(١).

شبهة وجوابها:

نُسب إلى الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله تأويل بعض النصوص، وتعلق بهذا بعض المؤولة، واحتجوا به على تأويلهم، قال أبو حامد الغزالي: (... سمعتُ بعض أصحابه - يعني الإمام أحمد - يقول: إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ، قوله رحمته الله: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه»^(٢)، وقوله رحمته الله: «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن»^(٣)، وقوله رحمته الله: «إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمن»^(٤)^(٥).

والجواب عن هذا النقل من وجوه:

الأول: هذا كذب على الإمام أحمد رحمته الله، ولا تصح نسبته إليه، قال شيخ

(١) انظر: إبطال التأويلات ص ١٨١.

(٢) حديث ضعيف مرفوعاً، أخرجه الحاكم في المستدرک بنحوه (٤٥٧/١)؛ وتعقبه الذهبي فضغفه، وقال ابن جوزي في العلل المتناهية (٥٧٥/٢ - ٥٧٦): حديث لا يصح، وقال ابن العربي: حديث باطل، وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني (٢٥٧/١)، والصحيح وقفه على ابن عباس. انظر: مجموع الفتاوى (٣٩٧/٦)؛ تمييز الطيب من الخبيث، للشيباني ص ٧٧.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٩٥.

(٤) أخرجه أحمد في المسند بنحوه (٥٤١/٢)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٦/١٠) وقال: (رجاله رجال الصحيح غير شيب، وهو ثقة).

(٥) قواعد العقائد ص ١٣٥.

الإسلام ابن تيمية: (...). فهذه الحكاية كذب على أحمد، لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه، وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف، لا علمه بما قال، ولا صدقه فيما قال...^(١).

الثاني: عدم رسوخ الغزالي في علم الحديث، بشهادة نفسه^(٢)، وعدم تمييزه فيما ينقل بين الصحيح والمكذوب، وهذا ما جعله ينقل في كتبه كثيراً من الموضوعات، ومنها هذه الحكاية التي لم يسندها إلى قائل معلوم.

الثالث: ليس فيما ذكر من الأحاديث تأويل، بل معناه ظاهر.

والذي يعيننا هنا في هذا البحث هو حديث: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه» وعنه جوابان:

الأول: ليس هذا بحديث ثابت عن النبي ﷺ، وإنما هو موقف على ابن عباس رضيه الله عنه، ولفظه: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله فكانما صافح الله وقبل يمينه».

الثاني: معنى هذا النص صريح ظاهر لا يحتاج إلى تأويل أو تكلف في حمله على غير ظاهره، فإن قوله: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» تقييد له بالأرض، ولم يطلق هنا فيقول: «يمين الله»، ولا شك أن حكم اللفظ المقيد يخالف حكم اللفظ المطلق، فهذا فرق واضح بين «اليمين» التي هي صفة الله تعالى، وبين الحجر المخلوق، فالتقييد هنا دالٌّ على أن الحجر ليس هو يمين الله الذي

(١) مجموع الفتاوى (٣٩٨/٥).

(٢) انظر: قانون التأويل له ص ٢٤٦.



هو صفة له، وهذا كقول الأمير مخاطباً قومه عن جاسوس له: هذا عيني عندكم، فهذا يدلّ على أن الجاسوس بمنزلة عينه، وليس هو نفس عينه التي هي صفة له.

وبالإضافة إلى ذلك فإن قوله: «فمن صافحه وقبّله، فكأنما صافح الله وقبّل يمينه» فيه تشبيه، حيث جعل المستلم له كأنما صافح الله تعالى وقبّل يمينه، ومعلوم أن المشبه غير المشبه به، وهذا صريح في أن المستلم والمقبّل لم يصابح أو يقبّل يمين الله أصلاً، فأول النص وآخره يبيّن أن الحجر ليس من صفات الله تعالى، فلا نحتاج هنا إلى تأويل^(١). والله أعلم.

وكذلك الحديثان الآخران لا تأويل فيهما، بل هما على ظاهرهما^(٢).



(١) انظر: التدمرية، لابن تيمية ص ٧١ - ٧٢؛ مجموع الفتاوى (٦/٣٩٧ - ٣٩٨)؛ درء تعارض العقل والنقل (٣/٣٨٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٣٩٨)؛ التدمرية ص ٧٢ - ٧٣.

المبحث الرابع:

وصف اليد بالشمال، والجواب عنه

روى الإمام مسلم رحمته الله في صحيحه^(١)، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، عن عمر بن حمزة، عن سالم بن عبدالله، أخبرني عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يطوي الله صلى الله عليه وسلم السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟».

وقال الطبري عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] الآية: (... وقال آخرون: بل السموات في يمينه، والأرضون في شماله...) ^(٢) ثم أورد احتجاجهم ببعض الأحاديث، وليس فيها ما يصرح بالشمال إلا الحديث السابق ^(٣).

ففي هذا الحديث أضيف طي السموات إلى اليمين، وطي الأرضين إلى الشمال، فصرح بذكر الشمال، فهل هذا صحيح؟

(١) (٢١٤٨/٤) رقم ٢٧٨٨.

(٢) تفسير الطبري (٢٥/١١).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢٥/١١ - ٢٧).



وجواباً عليه أقول: هذه الرواية التي ورد فيها ذكر الشمال رواية ضعيفة، قال الحافظ البيهقي معقباً على هذه الرواية عند مسلم: (. . . وذكر الشمال فيه تفرد به عمر بن حمزة عن سالم، وقد روى هذا الحديث نافع، وعبيدالله بن مقسم، عن ابن عمر لم يذكر فيه الشمال، ورواه أبو هريرة رضي الله عنه وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يذكر فيه أحد منهم الشمال، ورُوي ذكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة، إلا أنه ضعيف بمرّة، تفرد بأحدهما جعفر بن الزبير، وبالأخر يزيد الرقاشي، وهما متروكان، وكيف يصح ذلك؟ وصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سُمّي كلنا يديه يميناً، وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له، أو على عادة العرب في ذكر الشمال في مقابلة اليمين^(١).

وقال ابن الجوزي: (وأما رواية الشمال فضعيفة بالمرّة، وقد صحّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «وكلنا يديه يمين مباركة»، وهذا يوهن ذكر الشمال)^(٢).

وقال أبو العباس القرطبي: (وقوله في حديث ابن عمر: «ثم يطوي الأرضين بشماله»، كذا جاء في هذه الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد الله تعالى، ولا يكاد يوجد في غير هذه الرواية، وإنما الذي اشتهر في الأحاديث: «وبيده الأخرى»، كما جاء في حديث أبي موسى الأشعري المتقدم، وقد تحرز النبي صلى الله عليه وسلم من إطلاق لفظ الشمال على الله تعالى، فقال: «وكلنا يديه يمين»، لئلا يتوهم نقص في صفة الله تعالى، فإن الشمال في حقنا أضعف من اليمين وأنقص، كما تقدم، فنفى النبي صلى الله عليه وسلم عن الله ذلك، لكنه جاء في هذا الحديث كما ترى على المقابلة المتعارفة في حقوقنا، والله تعالى أعلم)^(٣).

(١) الأسماء والصفات (٥٥/٢).

(٢) دفع شبهة التشبيه ص ٥٥.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣٩٢/٧ - ٣٩٣).

وقد حقق الشيخ الألباني هذا الحديث الذي فيه ذكر الشمال، وبيّن أنه حديث شاذّ، خالف فيه الثقة من هو أوثق منه^(١).

قلت: هذه الرواية التي فيها ذكر الشمال انفراداً بها مسلم، فلم يخرجها البخاري، كما أن أبا داود أخرج هذا الحديث في سننه^(٢) بنفس السند، ولم يذكر فيه الشمال، وما ورد عند مسلم من ذكر الشمال وَهْمٌ أخطأ فيه عمر بن حمزة، وهو عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب.

قال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير، وضعفه ابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان ممن يخطيء^(٣)، واستشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في «الأدب المفرد»، فالرجل ضعيف لا يحتمل تفرّده بحديث أبداً، ولذا قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف»^(٤)، ومثله يصلح في المتابعات والشواهد، ولذلك استشهد به البخاري.

وعليه فتكون رواية مسلم التي فيها ذكر الشمال ضعيفة، لضعف عمر بن حمزة.

وقد يشكل على البعض إيراد مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لهذه الرواية الضعيفة في صحيحه، ولا إشكال هنا عند من فهم منهج الإمام مسلم في عرض مرويات كتابه، فإنه يصدرُ الباب بأحاديث الثقات الأثبات، والتي لا مطعن فيها غالباً، ثم يذكر بعدها روايات من في حفظهم شيء، إما على سبيل الاستشهاد، وهذا غالباً، وإما على سبيل العمد؛ لإظهار علتها وبيان خطئها، فلا يعاب على مسلم إخراج مثل هذا في كتابه؛ لأنه منهجه الذي شرّحه في مقدمة صحيحه^(٥). والله أعلم.

(١) ذكر هذا الشيخ عمر الأشقر في كتابه «العقيدة في الله» ص ١٥٦، ولم أقف على كلام الألباني حول هذا الحديث.

(٢) (٦٤٧/٢) رقم ٤٧٣٢.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (١٩٢/٣)؛ تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤٣٧/٧).

(٤) تقريب التهذيب ص ٤١١.

(٥) انظر: (٥/١ - ٧).



وكما أن هذه الرواية لا تصح سنداً، فإنها أيضاً لا تصح معنى، حيث ورد في الأحاديث الصحيحة ما يفيد خلاف ما دلّت عليه، حيث وصف النبي ﷺ كلتا يدي الله ﷻ بأنهما يمين، وهو بهذا يخصص ما ورد في بعض الأحاديث من تسمية اليد الثانية «بالأخرى»، أما تلك التي فيها ذكر الشمال عند مسلم وغيره فهي ضعيفة، مخالفة لما صح وثبت عن النبي ﷺ، فوجب الوقوف مع النصوص الصحيحة، وإثبات ما دلّت عليه.

وبهذا يتبيّن لنا أن ما ذهب إليه بعض أهل العلم من وصف يد الله بالشمال^(١)، احتجاجاً بهذا الحديث عند مسلم وغيره قول مرجوح، مخالف للنصوص الصحيحة في هذا الباب، ولما عليه السلف الصالح - رحمهم الله -، الذين سبق نقل بعض أقوالهم في هذا الشأن.

وأما احتجاج من قال بالشمال بعادة العرب في ذكر الشمال مقابل اليمين، أو بأن إثبات اليمين في بعض النصوص، وإسناد بعض الأمور إليها يدلّ على أن اليد الأخرى المقابلة لها ليست يميناً، فهذا إنما يقال في حقنا نحن المخلوقين، ولا يقال في حق الخالق ﷻ، وقد أجمع أهل السنة على أنه سبحانه لا شبيه له في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقد ثبت النص - بل النصوص الصحيحة - التي تصف اليدين كلتيهما باليمين، ولا اجتهاد مع وجود النص. والله أعلم.



(١) انظر مثلاً: إبطال التأويلات ص ١٧٦ - ١٧٨؛ شرح النووي لمسلم (١٧/١٣٢).

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فأحمد الله وأشكره على ما يسّر من إتمام هذا البحث، الذي تطرقت فيه لمسألة من مسائل العقيدة، ألا وهي تقرير أن «كلنا يدي الرحمن يمين»، وقد خلصت إلى بعض النتائج، منها:

١ - يثبت أهل السنة لله ﷺ ما أثبتته لنفسه، وما أثبتته له رسول الله ﷺ من الأسماء والصفات، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، وما نفاه عنه رسوله ﷺ، إثباتاً بلا تكليف أو تشبيه أو تمثيل، ونفياً وتنزيهاً بلا تحريف أو تأويل أو تعطيل، هذا هو مذهب السلف الصالح كما عرفناه في بداية هذا البحث.

٢ - من الصفات الثابتة لله تعالى كما يليق بجلاله: صفة «اليمين»، وهما يدان حقيقتان لا تشبهان أيدي المخلوقين، ولا يجوز نفيهما أو تأويلهما بالنعمة أو القدرة والقوة... إلخ.

٣ - ثبت بالنصوص الشرعية وصف يدي الله ﷻ بأن كليهما يمين، وقد ركزت في هذا البحث على تقرير مذهب السلف الصالح في هذه المسألة، مستشهداً عليه بالنصوص الشرعية المصراحة بذلك، وناقلاً أقوال بعض أئمة السلف، ومبيناً معنى اليمين، وراذلاً على من أولها من المعطلة.

٤ - هناك من ذهب إلى وصف يد الله بالشمال لتكون في مقابلة اليمين، مستدلين على ذلك ببعض الأحاديث الضعيفة التي لا يثبت بها قول، ولا تقوم بها حجة، وهذا غلط من قائله؛ لأن النصوص الصحيحة قد



صرحت بخلاف هذا القول، عندما جاء في عدد منها وصف يدي الله بأن كليهما يمين، فيجب الالتزام بها، وإثبات ما دلت عليه.

وفي الختام.. أسأل الله ﷻ لي ولجميع المسلمين التوفيق والسداد، وأن يرزقنا الإخلاص في السرّ والعلن، وأن يعزّ دينه، ويعلي كلمته، وينصر أوليائه، كما أسأله ﷻ أن يغفر لي زللي وخطئي، وأن ينفع بهذا البحث كلّ من قرأه وأطلع عليه، وأرجو أن أكون قد وفّقت في إظهاره بالمظهر اللائق، ولست أدعي الكمال ولا المقاربة، ولا الإصابة في كلّ ما سطرته فيه، ورحم الله من رأى شيئاً من الخطأ فيه فأرشدني إلى صوابه.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلّم تسليماً كثيراً.



مراجع البحث

- الإبانة عن أصول الديانة؛ لأبي الحسن الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- إبطال التأويلات لأخبار الصفات؛ للقاضي أبي يعلى، تحقيق: محمد بن حمد النجدي، دار الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- أبو الحسن الأشعري؛ تأليف حماد الأنصاري، مؤسسة النور، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٣٩٠هـ.
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية؛ لابن القيم، تحقيق: د. عواد المعتنق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة؛ لابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- الأربعين في صفات رب العالمين؛ للذهبي، تحقيق: عبدالقادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- أساس التقديس في علم الكلام؛ للفخر الرازي، تقديم: د. محمد العريبي، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- الأسماء والصفات؛ للبيهقي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى؛ لأبي عبدالله القرطبي، تحقيق: د. محمد حسن جبل، طارق أحمد محمد، مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- أصول الدين؛ لعبدالقاهر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.
- اعتقاد أئمة أهل الحديث؛ لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن الخميس، دار الفتح، الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.



- اعتقادات فرق المسلمين والمشركيين؛ للفخر الرازي، تحقيق: محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- تأويل مختلف الحديث؛ لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين الأصغر، المكتب الإسلامي، دار الإشراف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- التدمرية؛ لابن تيمية، تحقيق: د. محمد السعوي، شركة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- التسعينية؛ لابن تيمية، تحقيق: د. محمد العجلان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- تفسير الطبري «جامع البيان في تأويل القرآن»؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- تقريب التهذيب؛ لابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث؛ لعبدالرحمن بن علي الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- تهذيب التهذيب؛ لابن حجر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- التوحيد وإثبات صفات الرب؛ لابن خزيمة، راجعه وعلّق عليه: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- الجامع الصحيح «صحيح البخاري»؛ طبع بعناية محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وقصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة؛ لأبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، دار الراجعية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- درء تعارض العقل والنقل؛ لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- دفع شبهة التشبيه؛ لابن الجوزي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤١٨هـ.

- رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، ضمن عقائد السلف؛ تحقيق: علي النشار، وعمار طالبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١م.
- الرد على من أنكر الحرف والصوت؛ لعبيدالله بن سعيد السجزي، تحقيق: محمد با كريم با عبدالله، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- رسالة إلى أهل الثغر؛ لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: عبدالله شاکر الجندي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ للألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة.
- السنة؛ لابن أبي عاصم، تخريج الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- سنن أبي داود؛ دراسة وفهرسة كمال يوسف الحوت، دار الجنان، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- سنن الترمذي «الجامع الصحيح»؛ تحقيق: أحمد محمد شاکر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ للالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض.
- شرح الأصول الخمسة؛ لعبدالجبار بن أحمد، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- شرح صحيح مسلم؛ للنووي، دار إحياء التراث العربي.
- شرح العقيدة الطحاوية؛ لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبدالله التركي، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- شرح قصيدة ابن القيم «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد»؛ لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- الشريعة؛ للأجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

- صحيح مسلم بن الحجاج؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- طبقات الحنابلة؛ لابن أبي يعلى، تصحيح محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، مصر.
- عقيدة السلف وأصحاب الحديث؛ لأبي عثمان الصابوني، ضمن المجموعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- العقيدة في الله؛ لعمر الأشقر، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية؛ لأبي الفرج ابن الجوزي، تقديم وضبط: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- غاية المرام في علم الكلام؛ لأبي الحسن الأمدي، تحقيق: حسن محمود عبداللطيف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١هـ.
- الغنية لطالبي طريق الحق؛ لعبدالقادر الجيلاني، دار الألباب، دمشق.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لابن حجر، حقق أجزاءه الثلاثة الأولى عبدالعزيز بن باز، رقمه محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ١٣٨٠هـ.
- الفرق بين الفرق؛ لعبدالقاهر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل؛ لابن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.
- قانون التأويل؛ لأبي حامد الغزالي، مطبوع مع معارج القدس في مدارج معرفة النفس، تحقيق: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، مصر.
- قواعد العقائد؛ لأبي حامد الغزالي، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل؛ للزمخشري، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- لوامع الأنوار؛ للسفاريني، المكتب الإسلامي، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لعلي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.
- مجموع الفتاوى؛ لابن تيمية، جمع عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة لابن القيم؛ اختصره محمد بن الموصلي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- مذاهب الإسلاميين؛ د. عبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- المستدرک علی الصحیحین؛ للحاکم النیسابوری، وبذیلہ تلخیص الذهبی، دار الكتاب العربي، بيروت.
- مسند الإمام أحمد؛ المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ.
- المسند بتحقيق مجموعة من العلماء، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات؛ لمحمد المغراوي، دار القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم؛ لأبي العباس القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو، يوسف بديوي، أحمد محمد السيد، محمود بزال، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين؛ لأبي الحسن الأشعري، تصحيح: هلموت ريتز، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- الملل والنحل؛ للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- منهاج السنة النبوية؛ لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (خطط المقرئزي)؛ دار صادر، بيروت.
- الموطأ؛ لمالك بن أنس، صححه ورقمه وعلق عليه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.



- موقف ابن تيمية من الأشاعرة؛ د. عبدالرحمن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر.
- النونية القحطانية؛ لعبدالله بن محمد الأندلسي القحطاني، مطبوعة ضمن ديوان ابن مشرف، مطابع دار الشبل، الرياض.



100